

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



اتفاق
الفاو بشأن التدابير التي تتخذها
دولة الميناء لمنع الصيد غير
القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم
وردعه والقضاء عليه



تشارك في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وغيرها من التدابير المتعلقة بالتفتيش والإنفاذ، يمكن حظر الأسماك التي يتم صيدها من خلال أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى الأسواق الوطنية والدولية، الأمر الذي يقلل من الحافز الذي يحصل عليه القاطنين على هذا النوع من الصيد غير القانوني وبالتالي يمنعهم من الاستمرار في ذلك. وإذ ما وضعنا في الاعتبار أن التنفيذ الفعال للاتفاق يتطلب سياسة سليمة وأطر قانونية ومؤسسية وأيضا آليات تنفيذية قوية يتوفر لها الموارد البشرية والمالية الكافية، فإن الاتفاق ينص على احتياجات الدول النامية، بما يشمل آليات التمويل.

ويمكن لتنفيذ الاتفاق في جميع أنحاء العالم إلى جانب الأداء الأفضل من قبل دول العلم، بدعم من الرصد والمراقبة الفعالة والوصول إلى الأسواق والتدابير التجارية المتخذة ألا يعزز من الجهود الدولية للحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم فحسب، بل نتيجة لذلك يمكن أن يدعم تعزيز إدارة مصائد الأسماك والحوكمة على جميع المستويات. ويشكل ذلك الأمر إسهاما كبيرا في حماية المحيطات ويضمن إمكانية تسليم ثرواتها إلى الأجيال القادمة.

هذه هي روح أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي أقرها المجتمع الدولي لضمان الازدهار والأمن الغذائي والاستدامة في عالم لا يتخلف فيه أحد.

مثل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تهديدا عالميا للموارد السمكية والنظم البيئية البحرية، بحيث ينجم عنه صيد سنوي يبلغ عشرات الملايين من الأطنان وحرمان الاقتصاد العالمي لمصائد الأسماك من عدة مليارات من الدولارات سنويا. كما أنه يقوض الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية للإدارة المستدامة لمصائد الأسماك والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري. ويؤثر الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بشدة على سبل معيشة الصيادين وغيرهم من أصحاب المصلحة في قطاع مصائد الأسماك ويؤدي إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وادرجت التدابير التي تتخذها دولة الميناء كعنصر أساسي في خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، التي تم اعتمادها في عام 2001 ضمن إطار مدونة قواعد السلوك بشأن الصيد الرشيد. وإدراكا منها بفعالية وقوة التدابير التي تتخذها دولة الميناء في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وضعت الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة، عام 2005، مخططا نموذجيا بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، والذي شكل منصة لنقاشات فنية ومفاوضات انتهت باعتماد الاتفاق الملزم بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، والتي تم اعتمادها بمؤتمر المنظمة في دورته السادسة والثلاثين في عام 2009.

ويضع هذا الاتفاق حدًا أدنى لمجموعة التدابير التي تتخذها دول الميناء عندما ترغب السفن الأجنبية في الدخول إلى موانئها أو أثناء تواجدها بها. ويخوّل تنفيذ هذه الإجراءات التحقق من أن ذات السفن لم

جوزيه غرازيانو دا سيلفا
المدير العام المنظمة الأغذية والزراعة

الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم هو
مصطلح عام يشمل:

أنشطة الصيد والأنشطة المرتبطة بالصيد المخالفة للقوانين
الوطنية والإقليمية والدولية.



عدم إبلاغ المعلومات أو إبلاغها الخاطئ أو الإبلاغ بما هو أدنى
من واقع عمليات الصيد وحصيلتها.



الصيد بواسطة سفينة "بدون جنسية".



الصيد في المناطق الخاضعة للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد
الأسماك من قبل السفن غير الأطراف.



أنشطة الصيد التي ليست منظمة من قبل الدول ولا يمكن
رصدها وتقييمها بسهولة.



تفيد التقديرات على الصعيد العالمي أن
الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مسؤول
عن مَصِيدٍ سنوي يرقى إلى **26 مليون طن**
بقيمة ترقى إلى **23 مليار دولار أمريكي**.

ما هو الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء ؟

يعتبر الإتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء أول إتفاق دولي ملزم يستهدف بوجه خاص الصيد غير القانونين دون إبلاغ ودون تنظيم. ويعتبر الهدف الرئيسي من هذا الاتفاق هو منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه من خلال منع المراكب المتورطة في الصيد غير القانوني من استخدام الموانئ وإرساء مصيدها، ما يقلل من الحافز لتلك المراكب على مواصلة عملها، ويمنع منتجات الصيد الناجمة عن الصيد غير القانوني من بلوغ الأسواق الوطنية والدولية.

إن التنفيذ الفعال للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء يسهم في نهاية المطاف في الحفاظ على المدى الطويل للموارد البحرية الحية وللنظم البيئية البحرية والاستخدام المستدام منها. وتُطبَّق شروط الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء على مراكب الصيد التي تلتزم حق الدخول إلى مرفأ معين من دولة ما تختلف عن الدولة التي ترفع علمها.

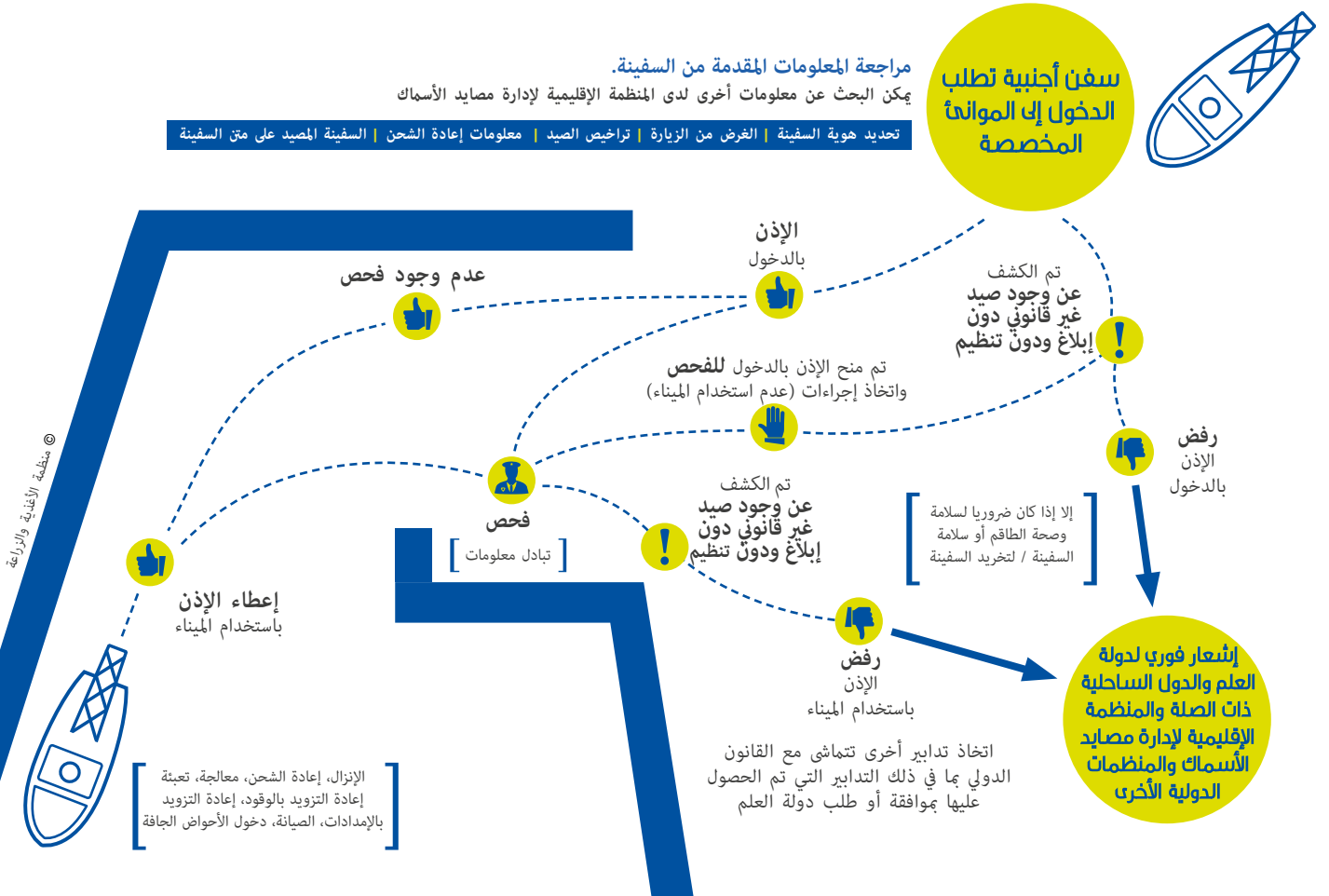
منافع الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء

- ✓ مكافحة الصيد غير القانوني بطريقة ذات فعالية مالية وكفائية
- ✓ حماية أرزاق الصيادين الشرعيين
- ✓ تعزيز سيطرة دُول العَلَم على مراكب صيدها
- ✓ تعزيز فاعلية التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الساحلية ودول العَلَم والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة المصايد السمكية
- ✓ منع ظُهُور "موانئ عدم الإمتثال"
- ✓ الإسهام في تشديد إدارة مصايد الأسماك والحوكمة على جميع المستويات
- ✓ تنهض بأعباء الدول النامية ومتطلباتها

ما هي طريقة عمل التدابير التي تتخذها دولة الميناء؟

تعتبر تدابير دولة الميناء بمثابة الشروط التي تضعها دولة الميناء والإجراءات التي تتخذها بحيث يجب على سفن الصيد الأجنبية الالتزام بها أو الخضوع لها كشرط من شروط استخدام موانئ دولة الميناء. وعادة ما تتضمن تلك التدابير متطلبات تتعلق بالإبلاغ المسبق بدخول الميناء واستخدام الموانئ المحددة ومتطلبات التوثيق وفحص الموانئ بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة مثل وضع قوائم بالسفن التي تشارك في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والتدابير والعقوبات المتعلقة بالتجارة.

وبموجب التدابير التي تتخذها دولة الميناء، تلتزم أطراف الإتفاق بتنفيذ تلك التدابير المذكورة في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء. وفيما يلي صورة عامة لما سيبدو عليه الأمر في مجال التطبيق:



الصكوك الدولية التي تتناول الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

تم وضع عدد قليل من الصكوك الدولية الأساسية لتناول مسألة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى جانب تقديم سلسلة من المواد القوية التي يمكن استخدامها في مكافحة الصيد غير القانوني والتي تتضمن ما يلي:

اتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية (1993)، والتي تهدف إلى الوقاية من "وضع أعلام أخرى" على السفن التابعة للدول التي لا تستطيع أو لا ترغب في تطبيق تدابير الصيانة والإدارة الدولية.



خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (2014) وهي عبارة عن مجموعة أدوات تم تصميمها عن قصد وتم استكمالها من خلال إطار مدونة سلوك مصائد الأسماك المسؤولة الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ولاستخدامها من قبل كافة الدول ودول العلم والدول الساحلية ودول الموانئ.



اتفاقية منظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (2009) والتي تهدف إلى منع وصول محاصيل صيد السفن الأجنبية التي تشارك في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من الوصول إلى الأسواق الدولية مما يؤدي إلى القضاء على محفزات للمشاركة في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.



الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن أداء دولة العلم (2014) تهدف إلى منع وردع والقضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال التطبيق الفعال لمسؤوليات دولة العلم. ويعتبر هذا الصك أداة ثمينة لتعزيز امتثال دولة العلم بواجباتها والتزاماتها الدولية فيما يتعلق برفع الأعلام والتحكم في سفن الصيد.



أنشطة الفاو لبناء الكفاءات

أنشطة الفاو لبناء الكفاءات والارتقاء بمستوى الوعي فيما يخص الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء

في الجهود المبذولة لبناء الكفاءات وتعزيز الوعي حيال فوائد تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، وزعت الفاو سبع ورشات عمل إقليمية في أرجاء العالم منذ 2012 شملت نحو 100 دولة ومنظمة إقليمية لإدارة مصائد الأسماك ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. إن الأهداف الرئيسية لورشات العمل هذه هي:

- تسهيل تقديم الأدوات للانضمام إلى الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء تمهيداً لإدخاله حيز التنفيذ بأسرع وقت ممكن وللتأكد من أن يكون مقبولاً دولياً على أوسع نطاق ممكن؛
- المساهمة في تطوير القدرات الوطنية لتعزيز الفوائد المتاحة من خلال الاستخدام الفعال للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء؛
- تعزيز التنسيق الثنائي، دون الإقليمي و/أو الإقليمي من أجل التنفيذ الفعال لمضمون الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء.

ومن أجل تعزيز وتوسيع مجال تقديم المساعدات، قامت منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً بصياغة برنامج عالمي لتنمية القدرات يحمل عنوان "دعم تنفيذ اتفاقية منظمة الأغذية والزراعة لعام 2009 بشأن تدابير دولة الميناء والصدكوك التكميلية الخاصة بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم". ويهدف هذا البرنامج الذي يستمر لمدة 5 سنوات إلى تعزيز قدرات الدول النامية فيما يتعلق بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال دعم سياساتها والأطر القانونية والتشغيلية بها بما يتماشى مع الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والصدكوك الدولية الأخرى ذات الصلة والخطط الإقليمية. وسوف يتم تطبيق البرنامج من خلال عدد من المشروعات. وتتضمن النتائج المتوقعة ما يلي:

- الحد من وقوع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- آثار إيجابية على الاقتصاديات الوطنية وتحسين سبل معيشة المجتمعات الساحلية؛
- زيادة الأمن الغذائي للمجتمعات الساحلية بناء على استدامة الأنظمة البيئية البحرية المحلية؛
- الحد من الضغط على استدامة المصايد البحرية والتلف البيئي؛
- تحسين حوكمة المصايد؛
- والحد من وقوع الأنشطة غير القانونية الأخرى المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

الإجرائية للصيرورة طرفاً في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء

فُتح باب التوقيع على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 لمدة عام. ويشكل التوقيع على الاتفاق التزاماً بعدم إحباط هدفه وغايته. وقد بدأ نفاذه اعتباراً من 5 يونيو/حزيران 2016، مباشرة بعد بلوغ نصاب 25 صك انضمام أودعت لدى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. ويوضح الشكل أدناه العملية لاكتساب صفة طرف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء.

الدول أو منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي تزعم أن تصبح طرفاً في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء (الاتفاق)

هل هي موقعة على الاتفاق؟

لا

نعم

إيداع النسخة الأصلية
لصك الإنضمام لدى المدير
العام للفاو

إيداع النسخة الأصلية
لصك التصديق أو القبول
أو الموافقة لدى المدير
العام للفاو

طرف